

Distr.: General
24 October 2018

Arabic
Original: English



مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل
النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
الاجتماع الرابع عشر
جنيف، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩
البند ٤ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل متصلة بتنفيذ الاتفاقية: المسائل القانونية والامتثال
والحوكمة: لجنة إدارة آلية تشجيع التنفيذ والامتثال

لجنة إدارة آلية تشجيع التنفيذ والامتثال

إضافة

وثيقة إرشادية منقّحة لتحسين التقارير الوطنية

مذكرة من الأمانة

يُبين مرفق هذه المذكرة، كما هو مذكور في الوثيقة UNEP/CHW.14/13، مسودة وثيقة إرشادية منقّحة
لتحسين التقارير الوطنية من جانب الأطراف في اتفاقية بازل، التي أعدتها لجنة إدارة آلية تشجيع التنفيذ
والامتثال لاتفاقية بازل. وهذه المذكرة، بما في ذلك مرفقها، لم يتم تنقيحها رسمياً.

مرفق

وثيقة إرشادية منقّحة لتحسين التقارير الوطنية من جانب الأطراف في اتفاقية بازل

المحتويات

| | |
|----|---|
| ٤ | تصدير..... |
| ٦ | أولاً - الغرض من هذه الإرشادات..... |
| ٨ | ثانياً - أهمية تقديم التقارير..... |
| ٨ | ثالثاً - الصعوبات المواجهة خلال تقديم التقارير..... |
| ٨ | ألف- عدم وضوح المصطلحات..... |
| ٨ | باء- ضعف سرعات الاتصال بالإنترنت..... |
| ٩ | جيم- صعوبات جمع البيانات أو المعلومات من الكيانات..... |
| ٩ | دال- الافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية والمالية..... |
| ٩ | رابعاً- تخطي الصعوبات المواجهة خلال تقديم التقارير..... |
| ١٢ | خامساً- دور جهة الاتصال والسلطة المختصة أو السلطات المختصة في تقديم التقارير..... |
| ١٣ | ألف- جهة الاتصال..... |
| ١٣ | باء- السلطة المختصة أو السلطات المختصة..... |
| ١٥ | سادساً- طرق إشراك الكيانات ذات الصلة التابعة للقطاعين العام أو الخاص..... |
| ١٥ | ألف- تحديد ووضع قائمة بأصحاب المصلحة..... |
| ١٥ | باء- تفعيل أنشطة رفع وعي أصحاب المصلحة..... |
| ١٥ | جيم- إنشاء آليات للتنسيق أو التعاون..... |
| ١٦ | دال- إنشاء مجموعات عمل فنية..... |
| ١٧ | التذييل: الصلة بين هذه الإرشادات والمصادر الرئيسية الأخرى..... |

تصدير

تُعْتَبَرُ اتفاقية بازل بشأن التحكُّم في نقل النفايات الخطرة والتخلُّص منها عبر الحدود (المشار إليها فيما يلي بـ"اتفاقية بازل") الاتفاق العالمي الرئيسي متعدد الأطراف الذي ينظم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود. والهدف العام لاتفاقية بازل هو حماية صحة البشر والبيئة من أضرار النفايات الخطرة والنفايات الأخرى.

واعتمدت اتفاقية بازل في آذار/مارس ١٩٨٩ ودخلت حيز التنفيذ في أيار/مايو ١٩٩٢.

وتُلزَمُ الفقرة ٣ من المادة ١٣ من اتفاقية بازل الأطراف بإبلاغ المعلومات ذات الصلة بتنفيذها للاتفاقية. وتقدم الأطراف تقارير سنوية للأمانة والتي يجري من خلال تقديمها إلى مؤتمر الأطراف (المشار إليه فيما يلي باسم "مؤتمر الأطراف"). تتيح عملية تقديم التقارير المشار إليها للهيئات المختصة المنشأة بموجب اتفاقية بازل، رصد التنفيذ وتحديد المسائل التي يتعين معالجتها.

وعلى مدار سنوات، كلف مؤتمر الأطراف لجنة إدارة آلية تشجيع تنفيذ اتفاقية بازل والامتنال لها (يشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") بمهمة تحسين تنفيذ الالتزام بتقديم التقارير الوطنية [أو الإبلاغ] والامتنال له بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٣ من الاتفاقية. وشمل ذلك رصد تقديم التقارير وإحاطة مؤتمر الأطراف بمعدل تقديمها وتوقيت واكتمال التقارير الوطنية المقدمة من الأطراف. وبرغم وجود تحسن طفيف منذ عام ٢٠١٠، لم يجر بلوغ الأهداف المرجوة من تقديم التقارير التي اعتمدها مؤتمر الأطراف منذ عام ٢٠٠٩^(١) قط وحتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، لم يقدم سوى ٥٥ في المائة من الأطراف في اتفاقية بازل تقاريرها الوطنية لعام ٢٠١٥^(٢). ويواجه بعض الأطراف صعوبات في تقديم التقارير الوطنية: لم يقدم نحو ٤٠ من الأطراف تقاريرها منذ عام ٢٠٠٩.

وأعدت هذه الوثيقة بموجب الولاية المناطة بموجب المقرر ا ب -٧/١٢^(٣) حيث اعتمد مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الثاني عشر برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧، وطالب اللجنة بإجراء عدد من الأنشطة لتحسين تنفيذ الالتزام بتقديم التقارير الوطنية والامتنال له بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٣ من الاتفاقية. وبعد اعتماد النموذج المنقح لتقديم التقارير الوطنية، تشتمل هذه الأنشطة على تنقيح الإرشادات القائمة بشأن تحسين التقارير الوطنية^(٤). وجرى تقديم المسودة الأولى للإرشادات^(٥) بغرض الإحاطة أثناء الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف الذي كلف اللجنة بموجب المقرر ا ب -٩/١٣ بوضع الصيغة النهائية لها أو للنظر فيها وإمكان اعتمادها من جانب المؤتمر في اجتماعه الرابع عشر. [اعتمدت هذه الإرشادات من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه [...] وبموجب المقرر ا ب - [...] / [...]].

(١) طالب مؤتمر الأطراف بموجب المقرر ا ب - ١١/١٠ اللجنة للمرة الأولى بتصنيف أداء امتثال الأطراف بشأن تقديم التقارير الوطنية بداية من عام ٢٠٠٩. وجرى تمديد هذه الولاية بموجب المقررين ا ب - ٨/١١ و ا ب - ٧/١٢.

(٢) يرد التصنيف في الوثيقة UNEP/CHW/CC.13/4/Add.1، المرفق الثاني.

(٣) المقرر ا ب - ٧/١٢ متاح على العنوان التالي:

<http://www.basel.int/TheConvention/ConferenceoftheParties/ReportsandDecisions/tabid/3303/Default.aspx>

(٤) وضعت اللجنة الصيغة السابقة للإرشادات في إطار برنامج عملها للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(٥) انظر المرفق الأول من الوثيقة UNEP/CHW.10/INF/11.

هذه الوثيقة الإرشادية هي في المقام الأول دليل عملي للمسؤولين التقنيين الوطنيين عن جمع المعلومات وإعداد التقارير الوطنية السنوية. ومن المتوقع أن تكمل هذه الوثيقة قائمة الوثائق الإرشادية المتاحة بشأن تنفيذ اتفاقية بازل^(٦).

لا ينبغي أن يُفهم أو يُفسر أي بند في هذه الوثيقة على نحو مخالف لنصوص الاتفاقية والمقررات ذات الصلة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف. وترحب اللجنة بأي تعليقات من الأطراف بشأن محتوى هذه الوثيقة الإرشادية وعن تطبيقاتها. كل الأطراف مدعوة إلى إرسال هذه التعليقات إلى الأمانة: brs@brsmeas.org.
وقد تسنى وضع هذا الدليل بفضل الدعم المالي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي والترويج.

(٦) <http://www.basel.int/Countries/NationalReporting/Guidance/tabid/1498/Default.aspx>

أولاً - الغرض من هذه الإرشادات

١- أعدت هذه الوثيقة الإرشادية للمساعدة على تنفيذ الفقرة ٣ من المادة ١٣ لاتفاقية بازل التي تنص على ما يلي:

”تحيل الأطراف عن طريق الأمانة، وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية، إلى مؤتمر الأطراف المنشأ بمقتضى المادة ١٥، قبل نهاية كل عام تقويمي، تقريراً عن العام التقويمي السابق يتضمن المعلومات التالية:

- (أ) السلطات المختصة وجهات الاتصال التي عينتها عملاً بالمادة ٥؛
- (ب) المعلومات المتعلقة بأي عمليات تكون قد شاركت فيها لنقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى عبر الحدود، بما في ذلك:
- ‘١’ كمية النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى المصدرة، وفتنتها، وخواصها، ووجهتها النهائية، وأي بلد عبور، وطريقة التخلص منها، على النحو الوارد في الرد على الإخطار؛
- ‘٢’ كمية النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى المستوردة وفتنتها، وخواصها، ومنشأها، وطرق التخلص منها؛
- ‘٣’ عمليات التخلص التي لم تتم على النحو المستهدف؛
- ‘٤’ الجهود المبذولة لتحقيق خفض في مقدار النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى الخاضعة للنقل عبر الحدود؛

(ج) معلومات عن التدابير التي اتخذتها تنفيذاً لهذه الاتفاقية؛

(د) معلومات عن إحصائيات محددة متاحة قامت بجمعها عن آثار توليد النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى ونقلها والتخلص منها على الصحة البشرية والبيئة؛

(هـ) معلومات تتعلق بالاتفاقات والترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف والإقليمية التي عقدتها عملاً بالمادة ١١ من هذه الاتفاقية؛

(و) معلومات عن الحوادث التي وقعت أثناء عمليات نقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود وعن التدابير المتخذة لمواجهة هذه الحوادث؛

(ز) معلومات عن خيارات التخلص المستخدمة داخل المنطقة الخاضعة لولاياتها القضائية الوطنية؛

(ح) معلومات عن تدابير اتخذت لوضع تكنولوجيات لخفض و/أو القضاء على إنتاج النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى؛

(ط) أي مسائل أخرى قد يعتبرها مؤتمر الأطراف ذات صلة“.

٢- خلال اجتماعه الثاني عشر، اعتمد مؤتمر الأطراف النموذج المنقح لتقديم التقارير الوطنية^(٧) من أجل تقديم التقارير الوطنية عن السنة ٢٠١٦ للوفاء بالالتزام بتقديم التقارير الوطنية بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٣ من اتفاقية بازل.

(٧) جرى اعتماد النموذج بموجب المقرر ١ ب - ٦/١٢ والمعدل بموجب المقرر ١ ب - ٩/١٣. ويتاح النموذج المنقح للتنزيل على العنوان التالي: <http://basel.int/Countries/NationalReporting/Guidance/tabid/1498/Default.aspx>.

٣- هذه الوثيقة الإرشادية هي في المقام الأول دليل عملي للمسؤولين التقنيين الوطنيين عن جمع المعلومات وإعداد التقارير الوطنية التي ستقدم سنوياً إلى أمانة اتفاقية بازل، وهكذا تكمل هذه الوثيقة الوثائق المتاحة التي تتضمن ما يلي:

(أ) بشأن التنفيذ، "دليل تنفيذ اتفاقية بازل" (يشار إليه فيما بعد باسم "دليل التنفيذ")، الذي يشمل القائمة المرجعية للمشروع^(٨)؛

(ب) بشأن تحكم اتفاقية بازل في نقل النفايات عبر الحدود، دليل نظام الرقابة (دليل تعليمات)^(٩)؛

(ج) بشأن وضع تشريع وطني لنقل أحكام اتفاقية بازل، دليل وضع أطر قانونية وطنية لتنفيذ اتفاقية بازل (يشار إليه فيما بعد باسم "دليل بشأن الأطر القانونية الوطنية")^(١٠)؛

(د) بشأن تقديم التقارير الوطنية:

'١' دليل لاستكمال نموذج تقديم التقارير الوطنية بموجب اتفاقية بازل (يشار إليه فيما بعد باسم "دليل تقديم التقارير")^(١١)؛

'٢' دليل الإبلاغ الإلكتروني في اتفاقية بازل (يشار إليه فيما بعد باسم "دليل الإبلاغ الإلكتروني")^(١٢)؛

'٣' تقرير النقاط المرجعية الذي يهدف إلى تيسير تقديم التقارير الوطنية [أو الإبلاغ] بموجب الفقرة ٣ من المادة ١٣ لاتفاقية بازل (يشار إليه فيما بعد باسم "تقرير النقاط المرجعية")^(١٣).

(هـ) بشأن وضع قوائم جرد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى المولدة أو المنقولة عبر الحدود، الدليل المنهجي لوضع قوائم جرد للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى في إطار اتفاقية بازل^(١٤) (يشار إليه فيما بعد باسم "دليل قوائم الجرد")؛ هذا الدليل تكمله التوجيهات العملية بشأن وضع قوائم جرد لبطاريات الرصاص والحمض المستعملة، والنفايات الكهربائية والإلكترونية، والزيوت العادمة^(١٥)؛

٤- يمكن الاطلاع على جميع هذه الوثائق بالإضافة إلى وثائق إرشادية أخرى حول مواضيع محددة تتعلق بتنفيذ اتفاقية بازل على الموقع الشبكي للاتفاقية^(١٦). يوضح الرسم البياني في تذييل هذه الإرشادات العلاقة بين وثيقة الإرشادات هذه والمصادر الأساسية الأخرى.

(٨) <http://www.basel.int/Implementation/Publications/GuidanceManuals/tabid/2364/Default.aspx>

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) انظر الوثيقة [..] UNEP/CHW.14/...

(١١) انظر الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/20/Rev.1.

(١٢) انظر الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/21.

(١٣) انظر الوثيقة [..] UNEP/CHW.14/...

(١٤) <http://www.basel.int/Implementation/Publications/GuidanceManuals/tabid/2364/Default.aspx>

(١٥) انظر التوجيهات العملية المنقحة بشأن وضع قوائم جرد لبطاريات الرصاص والحمض المستعملة، والنفايات الكهربائية والإلكترونية، وفضلات الزيوت المدرجة في الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/22.

(١٦) انظر <http://www.basel.int>.

ثانياً - أهمية تقديم التقارير

٥- وبرغم مقتضيات الفقرة ٣ من المادة ١٣ من اتفاقية بازل، يظل معدل تقديم التقارير الوطنية أو الإبلاغ بموجب اتفاقية بازل قريباً من ٥٠ في المائة،^(١٧) فقد قدم عدد قليل من الأطراف تقارير وطنية كاملة^(١٨). وقد أقر مؤتمر الأطراف بأن مشكلة عدم تقديم تقارير وطنية أو تقديمها غير مكتملة أو بشكل متأخر، إنما يزيد من خطورة الأمر بسبب الصلة الوثيقة بين الالتزامات الأساسية في اتفاقية بازل والالتزام بتقديم تقارير وطنية.

٦- يمكن أن تستفيد جميع الأطراف من تحسن تقديم التقارير. فالمعلومات المتضمنة في التقارير من شأنها إتاحة بيانات مهمة حول الاتجاهات في مجال نقل النفايات عبر الحدود وتوليدها على المستوى الوطني. أما على المستوى العالمي، فيمكن استخدامها في التعرف على النجاحات والإخفاقات المنهجية في تنفيذ اتفاقية بازل والمساعدة في تقييم مدى فاعلية الاتفاقية على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من المادة ١٥. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المعلومات المتضمنة في التقارير الوطنية لتحديد مدى التقدم في سبيل الوصول إلى تحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وخاصة، الفقرتين ١٢-٤ و١٢-٥ بشأن الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها والحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، على التوالي.

ثالثاً - الصعوبات المواجهة خلال تقديم التقارير

٧- جانب من أهم الصعوبات المواجهة مدرج أدناه^(١٩).

ألف- عدم وضوح المصطلحات

٨- أفاد بعض الأطراف بمواجهة صعوبات على صعيد المصطلحات. على سبيل المثال، توجد صعوبة في تحديد أنواع النفايات التي يتم التحكم بها تبعاً لاتفاقيات بازل، وهذا عادة ما ينبع من عدم وجود تعريف واضح في القوانين الوطنية "للنفايات" و"النفايات الخطرة" و"النفايات الأخرى". وهناك صعوبات أخرى بشأن أمور خاصة بتعريف "العبور" وتحديد القصد من "النقل عبر الحدود"، على سبيل المثال يجد بعض الأطراف صعوبات في معرفة متى يُعتبر النقل قد بدأ.

باء- ضعف سرعات الاتصال بالإنترنت

٩- أفاد بعض الأطراف بضعف سرعات الاتصال بالإنترنت، ما يجد من قدرتها على إرسال تقاريرها الوطنية بالنظر إلى أن مؤتمر الأطراف قد دعا الأطراف إلى إرسال استبيان تقديم التقارير الوطنية من خلال استمارة إلكترونية. ويتعيّن على الأطراف حالياً تقديم تقاريرها الوطنية السنوية باستخدام نظام الإبلاغ الإلكتروني في اتفاقية بازل وعن طريقه يتاح استبيان الإبلاغ أو تقديم التقارير الوطنية بشكل مباشر على الإنترنت.

(١٧) بلغ معدل تقديم التقارير لعام ٢٠٠٩، ٥٣ في المائة، و٤٠ في المائة لعام ٢٠١٠، و٤٩ في المائة لعام ٢٠١١، و٤٥ في المائة لعام ٢٠١٢ و٤٧ في المائة لعام ٢٠١٣. انظر الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/26.

(١٨) بالنسبة لعام ٢٠١٣، قدم ٩ من بين ١٧٨ طرفاً تقريراً كاملاً في الموعد المحدد. انظر الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/26. وبالنسبة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي، وارتفع هذا الرقم إلى ١٥ من بين ١٧٩ طرفاً و١١ من بين ١٨٠ طرفاً.

(١٩) جُمعت من الأطراف الصعوبات المواجهة خلال تقديم التقارير واستعرضتها اللجنة بموجب الولاية المناطة بها لتحسين تنفيذ الالتزام بتقديم التقارير الوطنية والامتثال له. انظر على وجه الخصوص الوثيقتين UNEP/CHW/CC.9/7 وUNEP/CHW/CC.8/14.

جيم- صعوبات جمع البيانات أو المعلومات من الكيانات

١٠- تظطلع جميع الكيانات من القطاعين الخاص أو العام المشاركة في أعمال بموجب اتفاقية بازل بدور مباشر أو غير مباشر للمساهمة ببيانات أو بمعلومات مطلوبة لاستكمال التقارير الوطنية. بيد أنه ربما لم يُجر تحديد بعض هذه الكيانات أو كلها أو قد تكون ليست على دراية بدورها. على سبيل المثال، قد لا يكون بعض البلدان قد وضع أنظمة ترخيص مناسبة لمولدات النفايات الخطرة، وقد لا يُطلب من هذه الكيانات تتبع النفايات التي تولدها. ومن المحتمل أن تكون الجمارك على غير علم بالدور الذي يمكن أن تقوم به على مستوى مراقبة استيراد وتصدير النفايات التي تغطيها الاتفاقية.

١١- قد تفتقر بعض الأطراف إلى التنسيق فيما بينها وتشتت الجهود التي تبذلها الدوائر الحكومية. وقد تنشأ صعوبات مماثلة على مستوى العلاقات بين السلطات الحكومية المركزية والسلطات على المستويين الإقليمي أو المحلي.

دال- الافتقار إلى الموارد البشرية والتقنية والمالية

١٢- ويتطلب التنفيذ الكامل لمتطلبات تقديم التقارير بموجب اتفاقية بازل وجود مجموعة من المهنيين المهرة، من بينهم موظفون يتمتعون بالخبرات القانونية والتقنية المناسبة.

١٣- ويؤدي الافتقار إلى إمكانيات الحصول على التمويل وتكنولوجيا المعلومات للرصد وتخزين وتبادل البيانات الخاصة بتوليد النفايات والتخلص منها على المستوى الوطني وعلى نقل النفايات عبر الحدود، إلى الحد من قدرة الأطراف على الوفاء بالالتزامات الخاصة بتقديم التقارير الوطنية.

رابعاً- تخطي الصعوبات المواجهة خلال تقديم التقارير

١٤- ويُعد وضع قائمة جرد وطنية للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى وتحديثها شرطاً مسبقاً لكل طرف حتى يكون في وضع يمكنه من الحصول على معلومات حول النفايات المولدة على المستوى الوطني بالإضافة إلى واردات وصادرات الطرف من النفايات. وأعد دليل قوائم الجرد الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر^(٢٠) لمساعدة الأطراف على وضع قوائم الجرد المشار إليها.

١٥- وكما ذُكر سابقاً، لن يرد في هذه الوثيقة الإرشادية تكرار لمعلومات مذكورة في دليل قوائم الجرد، لذا يشجع الأطراف على الرجوع إلى الدليل للحصول على الإرشادات اللازمة حول كيفية وضع قائمة جرد للنفايات التي تغطيها اتفاقية بازل. فدليل قوائم الجرد يساعد الأطراف على استيفاء الجداول التالية للنموذج المنقح لتقديم التقارير الوطنية:

- (أ) الجدول ٢: خيارات التخلّص النهائي المستخدمة في إطار الولاية القضائية الوطنية؛
- (ب) الجدول ٣: خيارات الاسترداد المستخدمة في إطار الولاية القضائية الوطنية؛
- (ج) الجدول ٤: تصدير النفايات الخطرة والنفايات الأخرى في سنة ٢٠٠٠؛
- (د) الجدول ٥: استيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى في سنة ٢٠٠٠؛
- (هـ) الجدول ٦: إجمالي كمية توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى في السنوات المشار إليها.

١٦- ويمكن تفسير غالبية التحديات المبينة أعلاه بسبب غياب الإطار القانوني والتشريعي المناسب والذي يُعد شرطاً مسبقاً لنجاح تنفيذ اتفاقية بازل بوجه عام ولتقديم التقارير بشكل منهجي ويمثل للالتزامات لا سيما من خلال:

- (أ) السؤال الأول حول السلطة المختصة، وجهة الاتصال، والتدابير لتنفيذ وإنفاذ أحكام اتفاقية بازل؛
- (ب) السؤال الثاني حول النفايات الخاضعة للتحكم لغرض النقل عبر الحدود؛
- (ج) السؤال الثالث حول القيود على نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود؛
- (د) السؤال الرابع حول إجراء التحكم في نقل النفايات عبر الحدود؛
- (هـ) السؤال الخامس حول تخفيض و/أو القضاء على توليد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى؛
- (و) السؤال السادس حول تخفيض كمية النفايات الخطرة والنفايات الأخرى الخاضعة للنقل عبر الحدود؛
- (ز) السؤال السابع حول التأثير على صحة الإنسان والبيئة؛
- (ح) الجدول ١: الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الإقليمية السارية في سنة ٢٠٠٠؛
- (ط) الجدول ٩: حالات الاتجار غير المشروع التي أعلق التحقيق فيها في سنة تقديم التقرير.

١٧- من شأن الأطر القانونية والمؤسسية المساعدة على جمع المعلومات وتبادلها حول: خيارات التخلص النهائي على المستوى الوطني أو استرداد النفايات (الجدولان ٢ و٣)، والتصدير والاستيراد (الجدولان ٤ و٥)، وكمية توليد النفايات وطبيعتها على المستوى الوطني (الجدول ٦)، وعمليات التخلص التي لم تتم على النحو المستهدف (الجدول ٧) والحوادث الواقعة أثناء عمليات نقل النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى والتخلص منها عبر الحدود (الجدول ٨).

١٨- ويتاح بالفعل العديد من المصادر أو يجري إعدادها لمساعدة الأطراف على وضع الأطر القانونية المناسبة:

- (أ) ويتضمن المرفق الأول لدليل التنفيذ قائمة مرجعية للمشروع تشكل أداة مفيدة للأطراف لتقييم ما إذا كانت التشريعات الوطنية القائمة تضم جميع الأحكام الضرورية في اتفاقية بازل^(٢١)؛
- (ب) يمكن الاطلاع على توجيهات بشأن وضع تشريع لنقل أحكام اتفاقية بازل على المستوى الوطني في الدليل بشأن الأطر القانونية الوطنية^(٢٢). ويوفر الدليل معلومات شاملة تتسم بالمرونة للعناصر الأساسية اللازم إدراجها في الأطر القانونية الوطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية بازل بالكامل وبطريقة يمكن تكييفها مع الظروف والتقاليد والأولويات الوطنية؛

(٢١) دليل التنفيذ متاح على العنوان

التالي: <http://www.basel.int/Implementation/Publications/GuidanceManuals/tabid/2364/Default.aspx>

(٢٢) انظر الوثيقة [..]. UNEP/CHW.14/13/Add.1

(ج) تشمل المبادئ التوجيهية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع: عناصر المبادئ التوجيهية لكشف ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، ودليل تعليمات بشأن الملاحقة القضائية للاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى، ودليل التدريب بموجب اتفاقية بازل بشأن الاتجار غير المشروع من أجل هيئات الجمارك والإنفاذ^(٢٣)، دليلاً لموظفي الجمارك بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بموجب اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم^(٢٤)؛

(د) يكمن الغرض من مسرد المصطلحات الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر^(٢٥) في توضيح بعض المصطلحات وخاصة ذات الصلة بالفرق بين النفايات وغير النفايات، بغية تحسين تنفيذ الاتفاقية وتطبيق المبادئ التوجيهية التقنية والوثائق التوجيهية الموضوعية في إطار الاتفاقية. ويتضمن تعاريف للمصطلحات وتفسيرات أخرى، بما في ذلك من أجل شرح كيفية ارتباط بعض المصطلحات ببعضها البعض.

١٩- بالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً استعراض الملحق الرابع لاتفاقية بازل الذي يضم قائمة عمليات التخلص. وهذا على سبيل المثال، ذو صلة فيما يخص تعريف النفايات بموجب اتفاقية بازل^(٢٦).

٢٠- ومرة ثانية، لن يرد في هذه الوثيقة الإرشادية تكرار لمعلومات مذكورة في الوثائق الإرشادية المتاحة بشأن وضع أطر قانونية مناسبة، لا سيما دليل وضع أطر قانونية وطنية لتنفيذ اتفاقية بازل، لذا تشجّع الأطراف على إيلاء الاهتمام بهذا الدليل حسب الاقتضاء.

٢١- وسوف تختلف الترتيبات القانونية والمؤسسية الخاصة بتقديم التقارير من طرف إلى آخر، وتهدف هذه الإرشادات إلى توفير إطار مرن يأخذ بعين الاعتبار هذه الاختلافات.

٢٢- وكملاحظة عامة، من المهم التأكد من أن الإطار القانوني والمؤسسي الوطني يمتلك قدرات تقنية وإدارية مناسبة للامتثال لاتفاقية بازل لا سيما للوفاء بالالتزام بتقديم التقارير.

٢٣- بالإضافة إلى الحصول على الوثائق الإرشادية الخاصة بتقديم التقارير^(٢٧) المتاحة أو الاتصال بالأمانة، من المفيد عند الحاجة تحديد قائمة في أسرع وقت ممكن بالمؤسسات في البلد أو خارجه، يمكن الاتصال بها للحصول على المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا أو المساعدة المالية. قد تتضمن هذه المؤسسات أطرافاً أخرى ومراكز إقليمية تابعة لاتفاقية بازل^(٢٨) ومنظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة^(٢٩) ومؤسسات حكومية

(٢٣) انظر <http://www.basel.int/Implementation/LegalMatters/IllegalTraffic/Guidance/tabid/3423/Default.aspx>

(٢٤) انظر

<http://brsmeas.org/Implementation/TechnicalAssistance/ToolsandMethodologies/ManualforCustomsOfficers/tabid/4457/language/fr-CH/Default.aspx>.

(٢٥) يتاح المسرد في الوثيقة UNEP/CHW.13/4/Add.2.

(٢٦) انظر

<http://www.basel.int/Implementation/LegalMatters/LegalClarity/ReviewofAnnexes/AnnexesI,III,IVandrelatedaspectsOfAnnexIX/tabid/6269/Default.aspx>

(٢٧) انظر <http://basel.int/Countries/NationalReporting/Guidance/tabid/1498/Default.aspx>

(٢٨) انظر <http://www.basel.int/Partners/RegionalCentres/Overview/tabid/2334/Default.aspx>

(٢٩) انظر على سبيل المثال البرنامج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ اتفاقية بازل، بما في ذلك تعزيز القدرة المؤسسية لتحسين تقديم التقارير بخصوص التقدم المحرز

<https://www.unenvironment.org/explore-topics/chemicals-waste/.../cimbeck/Documents/Basel>

(Convention/UNEP-CHW.13-INF-59 national reporting/e

وجامعات ومراكز بحث وقطاع الصناعة. وقد كونت اللجنة وما زالت تكوّن خبرات مهمة في مجال مساعدة الأطراف المعنية بتقديم التقارير على تيسير تنفيذ الالتزام بتقديم التقارير الوطنية والامتثال له^(٣٠).

٢٤- قد تكون مصادر المساعدة التقنية والمالية ذات قيمة في توفير التدريب والخبرة التقنية والعلمية والمشورة في المجالات ذات الصلة بتقديم التقارير الوطنية، مثل:

- (أ) وضع إطار قانوني مناسب أو استعراض مدى توافقه مع أحكام اتفاقية بازل؛
- (ب) وضع قائمة جرد للنفايات واعتماد إجراءات لتحديثها باستمرار؛
- (ج) فهم متطلبات اتفاقية بازل بشأن التحكّم في نقل النفايات عبر الحدود وكيفية استخدام نماذج ووثائق النقل
- (د) تحديد النفايات وتصنيفها؛
- (هـ) رصد تولد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وعملية نقلها؛
- (و) تحديد حالات الاتجار غير المشروع وملاحقتها قضائياً؛
- (ز) تقديم مقترحات بشأن التمويل بغية تنفيذ اتفاقية بازل بشكل عام والالتزام بتقديم التقارير بشكل خاص.

٢٥- ونظراً لكونها وثيقة تكمل بطبيعتها الإرشادات المتوفرة وخاصة بشأن وضع قوائم جرد للنفايات وتشريعات لتنفيذ اتفاقية بازل، تركز هذه الإرشادات على تقديم توصيات حول كيفية بناء هيكل مؤسسي لأغراض تقديم التقارير من خلال:

- (أ) تقديم المشورة بشأن دور جهات الاتصال والسلطة المختصة أو السلطات المختصة في تقديم التقارير الوطنية كما يرد في القسم خامساً؛
- (ب) تقديم المشورة بشأن نهج إشراك الكيانات ذات الصلة التابعة للقطاع العام أو الخاص كما يرد في القسم سادساً.

٢٦- من المهم ملاحظة أن بعض الأسئلة الواردة في نموذج تقديم التقارير لا تتطلب عادة إدخال العديد من التحديثات عليها من سنة إلى أخرى، لأنها تتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي القائم لدى الطرف. لذا، سيجري إدخال التحديثات على أساس كل حالة على حدة. ولكن بالنسبة إلى الأجزاء الأخرى من النموذج، مثل الجداول من ٤ إلى ٦ بشأن النفايات المتولدة أو المستوردة أو المصدرة، فستتطلب تحديث البيانات كل سنة. وعليه، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهد مستمر لاستكمالها.

خامساً- دور جهة الاتصال والسلطة المختصة أو السلطات المختصة في تقديم التقارير

٢٧- ويتعين اتخاذ عدد من الخطوات التنظيمية الضرورية على مستوى الحكومات لإعداد التقارير الوطنية وتقديمها بموجب اتفاقية بازل. ولضمان كفاءة عملية تقديم التقارير، يجب توضيح الأدوار والمسؤوليات التي

(٣٠) انظر

<http://www.basel.int/Implementation/LegalMatters/Compliance/SpecificSubmissionsActivities/tabid/2310/Default.aspx>.

تضطلع بها جهات حكومية مختلفة، وتجنب تشتت الولايات وتداخلها. وتوجد أدناه قائمة بأهم مهام جهة الاتصال والسلطة المختصة أو السلطات المختصة في تقديم التقارير. ويرد في القسم سادساً ترتيبات مؤسسية إضافية مفصلة.

ألف - جهة الاتصال

٢٨- تتولى جهات الاتصال مسؤولية تلقي المعلومات وإرسالها وفقاً للمادتين ١٣ و ١٦ في اتفاقية بازل. وبذلك تُحال التقارير الوطنية إلى الأمانة من خلال جهات الاتصال.

٢٩- وقد يتولى دور جهات الاتصال موظف مسؤول في إحدى الحكومات عن المسائل التي تغطيها اتفاقية بازل كالبئية أو التجارة أو الصناعة أو قد يكون تابعاً لوزارة تعالج الشؤون الدولية أو الخارجية أو لسلطة وطنية أخرى مكلفة من جانب أحد الأطراف. فقد يُعين أحد الأطراف في اتفاقية بازل جهة اتصال واحدة ويتوجب عليه إبلاغ الأمانة بذلك.

٣٠- يطلب السؤال ١ ب من النموذج المنقح لتقديم التقارير معلومات عن جهة الاتصال المعينة من قبل الطرف.

٣١- للحصول على مزيد من المعلومات حول جهة الاتصال، يُرجى الاطلاع على ما يلي:

(أ) المنشور الصادر حول دور السلطات المختصة وجهات الاتصال بموجب اتفاقية بازل^(٣١)؛

(ب) إجراءات تعيين جهة الاتصال^(٣٢)؛

(ج) الصفحة ١١ من دليل التنفيذ التي تتضمن معلومات خاصة عن الاعتبارات القانونية المتعلقة بتعيين جهات الاتصال؛

(د) الصفحات من ٨ إلى ١٠ من دليل تقديم التقارير والمحتوية على تعليمات حول كيفية إخطار الأمانة بتعيين جهة اتصال جديدة؛

(هـ) قائمة جهات الاتصال المعيّنة من الأطراف^(٣٣).

باء - السلطة المختصة أو السلطات المختصة

٣٢- تكون السلطات المختصة مسؤولة عن تنفيذ عملية تقديم التقارير بشأن نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود. لذا، فهي بمثابة "الأمناء" على المعلومات التي ستدرج في التقرير حول تصدير واستيراد النفايات الخطرة والنفايات الأخرى (الجدولان ٤ و ٥). ومن شأن استخدام الأرقام الشفوية للنفايات الواردة في اتفاقية بازل لتصنيف النفايات الخطرة والنفايات الأخرى المساعدة على ضمان جمع البيانات الخاصة بالاستيراد والتصدير بطريقة تتوافق مع نموذج تقديم التقارير الخاص باتفاقية بازل. وبالنسبة للبلدان التي تستخدم أرقاماً شفوية وطنية أو إقليمية، قد يكون إعداد جدول لمضاهاة الأرقام الشفوية أداة مفيدة لتيسير معالجة بيانات الاستيراد والتصدير اللازمة لتقديم التقارير.

(٣١) <http://basel.int/Implementation/Publications/BrochuresLeaflets/tabid/2365/Default.aspx>.

لتحديث قائمة المحتويات.

(٣٢) <http://basel.int/Procedures/FocalPoint/tabid/1325/Default.aspx>.

(٣٣) <http://basel.int/Countries/CountryContacts/tabid/1342/Default.aspx>.

٣٣- قد تظطلع السلطات المختصة بدور رئيسي في ترخيص الكيانات العاملة في نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وجمعها وتوليدها والتخلص منها. ولذلك قد تكون معنية بالحفاظ على المعلومات التي يتعين إبلاغها بشأن كمية النفايات المتولدة (الجدول ٦)، وخيارات التخلص داخل البلد (الجدولان ٢ و ٣) وبخصوص أي حدث أو حادث (الجدولان ٧ و ٨). وقد يكون لها أيضاً دور في إنفاذ التشريعات الوطنية، ونظراً لدورها المركزي فيما يتعلق بنقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود، ستظطلع بدور مهم على مستوى الإبلاغ عن حالات الاتجار غير المشروع (الجدول ٩).

٣٤- وقد تكون السلطة المختصة وكالة أو سلطة مسؤولة عن حماية البيئة ومكافحة التلوث. ويجب على كل طرف إخطار الأمانة بالسلطة المختصة أو السلطات المختصة التي عينها. وقد يُعهد للسلطات المختصة بمسؤوليات إضافية على المستوى الوطني، على سبيل المثال في ما يتعلق بتوليد النفايات وإدارتها التي تغطيها اتفاقية بازل. وإذا عهدت هذه المسؤوليات إلى كيان آخر، من الضروري توضيح المسؤولية المناطة بكل منهما، ووضع هياكل للتعاون لضمان جمع وإرسال المعلومات والبيانات اللازمة لأغراض تقديم التقارير.

٣٥- ويمكن للطرف تعيين أكثر من سلطة مختصة تظطلع بمسؤولية، مثلاً داخل مناطق جغرافية محددة^(٣٤). ومع ذلك، يجوز تعيين سلطة مختصة واحدة فقط لاستلام الإخطار عندما يكون بلد ما هو دولة عبور وذلك لأغراض اتفاقية بازل.

٣٦- يطلب السؤال ١ (ب) من النموذج المنقح لتقديم التقارير معلومات عن السلطة المختصة أو السلطات المختصة.

٣٧- للمزيد من المعلومات حول التوجيهات بشأن السلطات المختصة، انظر:

(أ) المنشور الصادر حول دور السلطات المختصة وجهات الاتصال بموجب اتفاقية بازل؛^(٣٥)

(ب) التوجيهات الخاصة بتعيين سلطة مختصة؛^(٣٦)

(ج) الصفحة ١١ من دليل التنفيذ والتي تتضمن معلومات خاصة عن الاعتبارات القانونية المتعلقة بتعيين سلطة مختصة؛

(د) الصفحات من ٨ إلى ١٠ من دليل تقديم التقارير والمحتوية على تعليمات حول كيفية إخطار الأمانة بتعيين سلطة مختصة؛

(هـ) قائمة السلطات المختصة المعيّنة من الأطراف.^(٣٧)

(٣٤) للحصول على تعليمات مفصلة بشأن كيفية توضيح أدوار ومسؤوليات كل سلطة مختصة في نموذج تقديم التقرير

الوطني، يُرجى الرجوع إلى دليل تقديم التقارير، ص ٧. الدليل متاح في الوثيقة UNEP/CHW.13/INF/20/Rev.1.

(٣٥) <http://basel.int/Implementation/Publications/BrochuresLeaflets/tabid/2365/Default.aspx>

(٣٦) <http://basel.int/Procedures/CompetentAuthorities/tabid/1324/Default.aspx>.

(٣٧) <http://basel.int/Countries/CountryContacts/tabid/1342/Default.aspx>.

سادساً- طرق إشراك الكيانات ذات الصلة التابعة للقطاعات العام أو الخاص

ألف- تحديد ووضع قائمة بأصحاب المصلحة

٣٨- ويُعد تحديد أصحاب المصلحة خطوة أولى في سبيل إشراك جميع من يضطلع منهم بدور في تنفيذ الالتزام بتقديم التقارير سواء داخل الحكومة أو خارجها.

٣٩- بالإضافة إلى جهة الاتصال والسلطة والسلطات المختصة، سيكون من المهم على مستوى الحكومة تحديد الكيانات التابعة للوزارات المختلفة، ليس فقط التي تضطلع بمسؤولية رئيسية عن تنفيذ اتفاقية بازل وإنفاذها، ولكن التي قد تكون مسؤولياتها ذات صلة بتحقيق أهداف الاتفاقية. وبحسب الطرف، يجوز أن يكون للكيانات على المستوى الإقليمي أو المحلي دور في جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بتقديم التقارير الوطنية، لذا ينبغي أن تشارك مشاركة كاملة. علاوة على ذلك، قد يكون من المهم التعاون مع الجمارك ومسؤولي مراقبة الحدود الآخرين لجمع بيانات إضافية عن الواردات والصادرات من النفايات التي تغطيها اتفاقية بازل (الجدولان ٤ و ٥)، وكذلك المعلومات المتعلقة بحالات الاتجار غير المشروع (الجدول ٩)^(٣٨).

٤٠- وخارج إطار الحكومات، يشمل أصحاب المصلحة كلاً من مولدي النفايات والجهات القائمة على الجمع والمتعاملين والسماصرة، والناقلين والمصدرين والمستوردين والقائمين على التخلص. وقد تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في التنفيذ الناجح لاتفاقية بازل.

٤١- وينبغي أن توضح القائمة التي تحدد أصحاب المصلحة الدور المتوقع أن يؤديه هؤلاء في سبيل استيفاء الأسئلة والجدول الواردة في نموذج تقديم التقارير، مثل البيانات الخاصة بكمية النفايات المولدة (الجدول ٦) أو معلومات بشأن أية قيود أو حظر على استيراد أو تصدير النفايات الخطرة أو النفايات الأخرى (السؤال ٣).

باء- تفعيل أنشطة رفع وعي أصحاب المصلحة

٤٢- يمكن دعم عملية تحسين تقديم التقارير الوطنية من خلال أنشطة رفع وعي أصحاب المصلحة لتعزيز فهمهم لاتفاقية بازل وأهدافها وإعداد الكيانات لأداء دورها حيال الوفاء بالالتزام بتقديم التقارير الوطنية. ويشمل ذلك استكشاف واستحداث أدوات فعالة من حيث التكلفة قد تتضمن حملات إعلامية ومشاورات.

جيم- إنشاء آليات للتنسيق أو التعاون

٤٣- وتوجد مجموعة متنوعة من الطرق ذات درجات متفاوتة من الرسمية لإنشاء آليات للتنسيق أو التعاون بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بتقديم التقارير الوطنية. ومن بين هذه الطرق تأسيس لجنة التنسيق/التوجيه الوطني أو عقد اتفاقات تعاون بين أصحاب المصلحة المختلفين مثل مذكرات التفاهم.

(٣٨) للمزيد من المعلومات حول دور الجمارك في إنفاذ اتفاقية بازل، انظر عناصر المبادئ التوجيهية لكشف ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، ودليل التدريب بموجب اتفاقية بازل بشأن الاتجار غير المشروع من أجل هيئات الجمارك والإنفاذ، على العنوان التالي:

<http://www.basel.int/Implementation/LegalMatters/IllegalTraffic/Guidance/tabid/3423/Default.aspx> انظر أيضاً دليل

لموظفي الجمارك بشأن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة بموجب اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم، على العنوان التالي:

<http://brsmeas.org/Implementation/TechnicalAssistance/ToolsandMethodologies/ManualforCustomsOfficers/tabid/4457/language/fr-CH/Default.aspx>

٤٤ - ويجوز أن تتألف لجنة التنسيق/التوجيه الوطني من هيئات حكومية (سلطات مركزية ومحلية متى كان ذلك مناسباً)، والمجتمع المدني والقطاع الخاص وهيئات دولية. وقد ينحصر دورها في الوفاء بالالتزام بتقديم التقارير الوطنية، رغم أنه قد يمتد ليشمل جميع جوانب تنفيذ اتفاقية بازل وإنفاذها. وقد يكون هذا التنسيق مفيداً ليس فقط لتوضيح الأدوار وضمان إقامة تعاون جيد بل أيضاً لتوفير للمجتمع الأوسع إمكانية الحصول على الخبرات.

٤٥ - ويجوز عقد اتفاقات تعاون كمذكرات التفاهم بين الكيانات ذات الصلة سواء التابعة للحكومة (مثل الإدارات المسؤولة للتجارة والصناعة والجمارك والضرائب) أو خارج نطاق الحكومة (مثل المؤسسات الأكاديمية والجمعيات التجارية والصناعية). ويمكن أن يشمل محتوى الاتفاق مجالات مشابهة لتلك التي تم تناولها في لجنة التنسيق/التوجيه الوطنية.

دال - إنشاء مجموعات عمل فنية

٤٦ - وبالإضافة إلى لجنة التنسيق/التوجيه الوطنية أو الاتفاقات بين الكيانات ذات الصلة، يمكن إنشاء مجموعة عمل فنية لتنسيق عملية إعداد التقارير الوطنية. ويمكن أن تعهد إليها مهمة جمع المعلومات القانونية والمؤسسية فضلاً عن بيانات، منها ما يتصل بتوليد ونقل النفايات عبر الحدود وأحداث أو حوادث. ويمكن للمجموعة الإشراف على عملية جمع المعلومات والبيانات وتبادلها لأغراض تقديم التقارير الوطنية.

الصلة بين هذه الإرشادات والمصادر الرئيسية الأخرى

الوثائق الإرشادية ذات الصلة

دليل بشأن الأطر القانونية الوطنية

- إرشادات بشأن وضع تشريع يشمل جمع البيانات لأجل تقديم التقارير السنوية

دليل قوائم الجرد

- إرشادات بشأن طرق إعداد قوائم الجرد للحصول على معلومات حول توليد النفايات ونقلها عبر الحدود وإدارتها

إرشادات لتحسين تقديم التقارير الوطنية

- إرشادات بشأن الآليات المؤسسية لجمع المعلومات وتقديم التقارير الوطنية

تقرير النقاط المرجعية

- أمثلة للممارسات الجيدة على كيفية استكمال نموذج تقديم التقارير الوطنية

دليل تقديم التقارير

- تعليمات حول كيفية استكمال نموذج تقديم التقارير الوطنية

دليل الإبلاغ الإلكتروني

- تعليمات بشأن كيفية الحصول على المعلومات وإرسالها عبر نظام الإبلاغ الإلكتروني

عملية تقديم التقارير الوطنية

< إعداد بيانات لأجل تقديم التقارير الوطنية

< جمع البيانات لأجل تقديم التقارير

< استكمال نموذج تقديم التقارير الوطنية

< إرسال نموذج تقديم التقارير الوطنية